



INTERNATIONAL SERVICE
FOR HUMAN RIGHTS



أحمد منصور، السجين المفقود
تقرير عن بعثة العثور على أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة

يونيو/حزيران 2018

المحتويات

3	الملخص التنفيذي
4	عمل أحمد منصور والإدانة السابقة
5	الاعتقال والحبس قبل المحاكمة
6	محاكمة أحمد منصور في مايو/مايس 2018
7	القيام بالبعثة
8	الإطار القانوني الإماراتي والإقليمي والدولي
10	انتهاكات قانون حقوق الإنسان
11	التوصيات

١. الملخص التنفيذي

بتاريخ 26 فبراير/شباط 2018، اتصل محاميان من أيرلندا بوزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة في محاولة لتحديد مكان وجود المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، ولزيارته إن أمكن. حصل منصور، المحتجز منذ 20 مارس/آذار 2017 بسبب أنشطته في مجال حقوق الإنسان، على جائزة مارتن إنالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2015¹، وهو عضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان. وهو أيضاً أب لأربعة أبناء.

وفقاً لتقارير وسائل الإعلام المحلية، أُدين أحمد منصور في 29 مايو/مايس 2018 وحُكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات من قبل غرفة أمن الدولة لدى المحكمة الاتحادية العليا.² كما تم تغريمه مليون درهم (272,294.00 دولاراً أمريكياً)، وأمرت المحكمة بوضعه تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات عند الإفراج عنه. قالت وسائل الإعلام المحلية إن منصور أُدين بتهمة "إهانة مكانة الإمارات وهيبته ورموزها بما في ذلك قادتها" و"السعي إلى إلحاق الضرر بعلاقة الإمارات مع جيرانها بنشر تقارير ومعلومات زائفة على وسائل التواصل الاجتماعي".

بموجب القوانين الجديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيكون من حق منصور استئناف الحكم.³

تثير هذه المحاكمة عدداً من المخاوف. فلم يعلن عن موعد المحاكمة. ذكرت وسائل الإعلام التهم والحكم، ولكن لم يصدر أي بيان علني أو معلومات حول المحاكمة نفسها. على الرغم من وجود محام يمثل منصور، إلا أنه لم يتم الإعلان عن ذلك في الصحف إلا بعدها. وعلاوة على ذلك، يبدو أن عملية الاستئناف ستعقد في نفس المحكمة. ويبدو أن هذه المحاكمة كانت جائزة للغاية.

بالنظر إلى استخدام السلطات الإماراتية للتعذيب والحبس الانفرادي الموثق على نطاق واسع، وعدم وجود أي معلومات من مصدر مستقل عن منصور، فإن هناك ما يدعو للخوف الشديد على سلامته. وقد أعربت عدة منظمات عن قلقها من احتمالية تعرضه للتعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز. لا يزال مكان احتجازه مجهولاً، ويعتقد أنه محتجزاً في سجن تابع لجهاز أمن الدولة. لا توجد معلومات عن مستوى معاملته، أو ما إذا كان في الحبس الانفرادي. وهذا يؤدي إلى تفاقم المخاوف على صحته وسلامته.

أثناء البعثة⁴ في فبراير/شباط 2018 إلى أبو ظبي، ذهب المحاميان الأيرلنديان إلى مقر وزارة الداخلية، وهي السلطة التي تسيطر على السجون وتديرها. أحالت الوزارة المحاميان إلى الشرطة، وهم غير مسؤولين عن السجون. ثم نصحتهم الشرطة بالذهاب إلى سجن الوثبة، وهو الأمر الذي قاما به، وتم إبلاغهما أن منصور ليس محتجزاً هناك. إن عجز السلطة المسؤولة عن تقديم أي معلومات عن منصور هو أمر مقلق بالنظر إلى أنه لا يزال محتجزاً لمدة عام تقريباً لديها.

وقد تم تفويض البعثة من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان، مؤسسة مارتن إنالز، فرونت لاين ديفنדרز، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو شراكة بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

¹ <http://www.martinennalsaward.org/>

² <https://www.gc4hr.org/news/view/1876>

³ <https://www.thenational.ae/uae/courts/emirati-convicted-for-second-time-of-insulting-country-and-leaders-1.735523>

⁴ <https://www.gc4hr.org/news/view/1794>

II. عمل أحمد منصور والإدانة السابقة

أحمد منصور هو مواطن إماراتي معروف كمدون وكاتب وشاعر ومدافع عن حقوق الإنسان. وهو أيضاً مهندس يتمتع بمؤهلات. منذ عام 2006 قام بحملة من أجل النهوض بالحقوق المدنية والسياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. بوجه خاص، كان صوتاً مرتبطاً بانتهاكات حرية التعبير واستخدام التعذيب وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية. من عام 2006 إلى عام 2007، نجح في حملته من أجل إطلاق سراح صاحب موقع على الإنترنت اتهم بنشر تعليقات تنتقد الحكومة الإماراتية. بعد ذلك بوقت قصير، أصدر رئيس وزراء الإمارات توجيهاً يمنع احتجاز الصحفيين بسبب عملهم.

شارك منصور في تأسيس وإدارة منتدى للمناقشة على الإنترنت يعرف باسم "الحوار الإماراتي"، وكان يستخدمه في تقديم عرائض للمطالبة بالإصلاح السياسي للنظام السياسي في الإمارات. وقد شارك في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة لعام 2008-2009 لسجل حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة في جنيف، وكان الإماراتي الوحيد خارج الوفد الرسمي لدولة الإمارات الذي قام بذلك. وأقنع مسؤولين من عدد من المنظمات غير الحكومية والبلدان بتبني تعليقات ومخاوف محددة وتقديم توصيات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

في عام 2009 قام بإدارة حملة تهدف إلى معارضة قانون الإعلام المقترح الذي اعتبره انتهاكاً لحرية التعبير. تم إرسال عريضة إلى رئيس الإمارات ونتيجة لذلك تم تعليق مشروع القانون في نهاية المطاف.

في عام 2011، وفي أعقاب الربيع العربي، وضع منصور وزملاؤه عريضة موجهة إلى الرئيس الإماراتي تطلب إصلاح وتحسين برلمان دولة الإمارات. وقد اتهموا بإهانة الرئيس وولي عهد أبوظبي ووزارة الإمارات واتهموا بجرائم تتعلق باستخدامهم لمنتدى الحوار الإماراتي.

اعتقل منصور بجانب الدكتور ناصر بن غيث ونشطاء على الإنترنت: فهد سالم ذلك، أحمد عبد الخالق و حسن علي آل خميس في أبريل/نيسان 2011 واتهموا بـ"الإهانة العلنية" لحكام دولة الإمارات. وعُرف هذا باسم قضية الإمارات 5. واتهم منصور، الذي أُلقي القبض عليه في 8 أبريل/نيسان 2011، شخصياً بالتحريض.

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وبعد محاكمة مغلقة، وجدت هيئة مكونة من أربعة قضاة في المحكمة الاتحادية أن الرجال الخمسة مذنبين وحكمت على منصور بالسجن ثلاث سنوات، وعلى الآخرين بالسجن لمدة عامين. أُفرج عنهم في اليوم التالي بعد أن أصدر رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عفواً عنهم. وقضوا قرابة ثمانية أشهر في السجن. وأثناء فترة احتجاز منصور حُرِم من العلاج الطبي. لقد فقد الكثير من الوزن وخرج من السجن يبدو هزياً.

يخضع منصور لحظر السفر منذ عام 2011، لمنعه إلى حد كبير من المشاركة الشخصية مع آليات الأمم المتحدة⁵ مرة أخرى، كما فعل في الاستعراض الدوري الشامل. لكنه واصل المشاركة في الفعاليات الجانبية للجنة حقوق الإنسان عبر سكايب.

⁵ <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23195&LangID=E>

بعد إطلاق سراحه من السجن، أصبح منصور هدفاً لتهديدات متكررة بالقتل وتم الاعتداء عليه في عدد من المناسبات. وقد سُرقَت سيارته وتم استنزاف حسابه المصرفي بشكل غامض. تمت مصادرة جواز سفره في وقت اعتقاله في عام 2011 ولم يتم إعادته إليه. وبعد الإفراج عنه رفضت السلطات الإماراتية إصدار شهادة حسن سير وسلوك مما يعني أنه غير قادر على العمل. ونتيجة لذلك، حصل على منحة هيلمان هامت التي تديرها هيومن رايتس ووتش. تقدم المنحة الدعم المالي للذين فقدوا وظائفهم بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، واصل الدعوة إلى تحسين سجل الإمارات فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

حصل منصور على جائزة مارتن إنالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2015 عن عمله في الدفاع عن وتعزيز حقوق الإنسان في الإمارات، وكان عضواً بالمجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان منذ عام 2014. وهو أيضاً عضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش.

إن المدى الذي ستسلكه السلطات الإماراتية من أجل إسكات منصور يظهر من خلال جهودهم لاختراق هاتفه المحمول. في قضية موثقة واسعة النطاق، كشفت خطة الإمارات بعد أن اشتبه منصور برسالة وقام بالاتصال بباحثين في سياتيزن لاب بجامعة تورنتو في كندا. أصدر سياتيزن لاب تقريراً⁶ عن القضية التي أصبحت معروفة على نطاق واسع باسم "معارض المليون دولار" بسبب المبلغ الذي أنفق في إصلاح الثغرة التي أدت إلى اختراق هاتفه. استخدمت السلطات في الإمارات برنامجاً متطوراً للغاية تم شراؤه بمبلغ 634,500 دولاراً أمريكياً من شركة هانج تيم، وهي شركة إيطالية للبرمجيات، للتجسس على 1100 شخص عن طريق نقل المعلومات على الهواتف الخلوية - بما في ذلك منصور - إلى جهاز تجسس. تم استهدافه أيضاً باستخدام فينفيشر.⁷

في الأسابيع التي سبقت اعتقاله، استخدم منصور تويتر للدعوة إلى إطلاق سراح الناشط أسامة النجار، الذي لا يزال في السجن⁸، على الرغم من أنه قد أنهى عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات في مارس/آذار 2017⁹ بسبب دعوته على الإنترنت. كما سعى إلى إطلاق سراح الدكتور ناصر بن غيث، وهو أستاذ جامعي واقتصادي بارز حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات في مارس/آذار 2017 بسبب تغريداته على تويتر. من خلال حسابه على تويتر، عمل على لفت الانتباه إلى إنتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك مصر واليمن. ووقع أيضاً رسالة مشتركة مع نشطاء آخرين في المنطقة يطالبون القادة في القمة العربية الذين اجتمعوا في الأردن في مارس/آذار 2017 بالإفراج عن السجناء السياسيين في بلدانهم. لديه أيضاً مدونة كان يكتب فيها عن مواضيع مختلفة، بما في ذلك مقالات عن إنتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها بسبب أنشطته السلمية، وكذلك حول حالة حرية التعبير وسجناء الرأي في الإمارات العربية المتحدة.

III. الاعتقال والحبس قبل المحاكمة

في الساعات الأولى من صباح يوم 20 مارس/آذار 2017، أُلقي القبض على منصور من منزله في عجمان واقتيد إلى مكان غير معلوم. نفذ ما يصل إلى 12 مسؤول أمني عملية الاعتقال أثناء إجراء تفتيشاً مكثفاً داخل منزله وأخذوا جميع الهواتف المحمولة والحواسيب الخاصة بالأسرة، بما في ذلك تلك التي تخص أطفاله الصغار.

⁶ <https://citizenlab.ca/2016/08/million-dollar-dissident-iphone-zero-day-nso-group-uae/>

⁷ <https://www.gc4hr.org/news/view/1870>

⁸ <https://www.gc4hr.org/news/view/1589>

⁹ <https://www.gc4hr.org/news/view/1830>

بعد عدة ساعات من إلقاء القبض عليه، أعلنت وكالة الأنباء الإماراتية، وهي وكالة الأنباء الرسمية للدولة، أن منصور اعتقل بناءً على أوامر من المدعي العام للجرائم الإلكترونية فيما يتعلق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. في 29 مارس/آذار 2017، نشر موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية بياناً يفيد بأن "النيابة العامة للجرائم الإلكترونية أمرت باعتقال السيد أحمد منصور على خلفية تهمة نشر معلومات كاذبة ومضللة على الإنترنت والترويج لأجندة طائفية تحرض على الكراهية".¹⁰

رفضت السلطات بعد اعتقاله الكشف عن أي معلومات تتعلق بمكان وجود منصور لأسرته. وفي بيانها الصادر في 29 مارس/آذار 2017 أعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية إنه "محتجز بالسجن المركزي المعروف بسجن الوثبة في أبو ظبي".¹¹ ومع ذلك، لم تؤكد السلطات مكان احتجازه لأسرته. ولا يزال مكان احتجازه مجهولاً حتى هذا التاريخ، رغم الاعتقاد بأنه محتجزاً في سجن تابع لجهاز أمن الدولة.

كانت هناك مخاوف من أن منصور قد يكون محتجزاً في الحبس الانفرادي دون أي اتصال بمحام من اختياره. كما تلقت منظمات حقوق الإنسان تقاريراً من مصادر مطلعة مفادها أن منصور تعرض لأشكال أخرى من التعذيب أو سوء المعاملة في السجن. وقد سمحت السلطات لثلاث زيارات فقط لزوجته وجميعها حصلت في مكتب نيابة أمن الدولة بأبو ظبي.

في 28 مارس/آذار 2017، دعت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة¹² حكومة الإمارات إلى إطلاق سراح منصور على الفور ووصفت اعتقاله بـ "الاعتداء المباشر على العمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات". وقالوا إنهم يخشون من أن اعتقاله "قد يشكل عملاً انتقامياً بسبب عمله مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وآرائه التي ينشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تويتر، ولأنه عضو ناشط في منظمات حقوق إنسان." يشمل الخبراء مقرري الأمم المتحدة الخواص المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الإختفاء القسري أو غير الطوعي.

IV. محاكمة أحمد منصور في مايو/مايس 2018

وفقاً لتقارير وسائل الإعلام المحلية¹³ التي ينظر إليها على أنها مؤيدة للحكومة، يبدو أن منصور قد حوكم أمام غرفة أمن الدولة لدى المحكمة الاتحادية العليا في 29 مايو/مايس 2018 وأدين بتهمة التشهير بالإمارات العربية المتحدة. وقد حُكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات كما تم تغريمه مليون درهم (272,294.00 دولاراً أمريكياً)، وأمرت المحكمة بوضعه تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات عند الإفراج عنه. وأفادت الأنباء أنه عيّن محامياً على الرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كان محامياً من اختياره.

قالت وسائل الإعلام المحلية إن منصور أدين بتهمة "إهانة مكانة الإمارات وهيبته ورموزها" بما في ذلك قادتتها "و"السعي إلى إلحاق الضرر بعلاقة الإمارات مع جيرانها بنشر تقارير ومعلومات زائفة على وسائل التواصل الاجتماعي." ويبدو أنه واجه تهمة "التآمر مع منظمة إرهابية" ولكن تم تبرئته منها. وبموجب القوانين الجديدة في الإمارات سوف يحق له استئناف الحكم، ومع ذلك، وبما أن عملية الاستئناف شتتة في نفس المحكمة، فمن غير المرجح أن تكون عادلة ومستقلة.

¹⁰ <https://www.mofa.gov.ae/EN/MediaCenter/News/Pages/29-03-2017-UAE-MoFAIC.aspx#sthash.cHhYfEXx.dpuf>

¹¹ المرجع نفسه

¹² <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E>

¹³ <https://www.thenational.ae/uae/courts/emirati-convicted-for-second-time-of-insulting-country-and-leaders-1.735523>

<https://gulfnews.com/news/uae/courts/man-gets-10-year-jail-for-defaming-uae-through-social-media-1.2229218>

تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان معلومات مفادها أن منصور قُدم للمحاكمة في منتصف مارس/آذار 2018، وأن الجلسة الثانية عقدت في 11 أبريل/نيسان. كان من المفترض أن تكون الجلسة الثالثة في 9 مايو/مايس 2018، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام المحلية، على الرغم من أن منصور لم يذكر اسمه في هذه التقارير. مُنع منصور من الاتصال بمحام من اختياره وربما حاول تمثيل نفسه في المحكمة خلال الجلستين الأولى والثانية.

لا تزال البيانات الرسمية الوحيدة حتى تاريخه هي تلك التي صدرت في مارس/آذار 2017 بعد اعتقال منصور. قالت السلطات الإماراتية في تصريحاتها العامة إن أحمد منصور متهم باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي "لنشر معلومات كاذبة تضر بالوحدة الوطنية". وقالت وكالة أنباء الإمارات الرسمية في نفس يوم اعتقاله إنه متهم أيضاً باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي "لتعزيز أجندة طائفية تحرض على الكراهية"، و"نشر معلومات كاذبة ومضللة ... تلحق الضرر بسمعة البلاد".

صنف البيان هذه التهم على أنها "جرائم إلكترونية"، مشيراً إلى أن التهم الموجهة ضده قد تكون استناداً إلى إنتهاكات مزعومة لقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القمعي لعام 2012 والذي استخدمته السلطات في سجن العديد من النشطاء، والذي ينص على أحكام بالسجن طويلة وعقوبات مالية شديدة.

في حين تم الإعلان عن الحكم في الصحف، لم يكن هناك بيان رسمي أو تأكيد على الإدانة. لم يكن هناك إعلان عن إجراءات المحاكمة، ولا يوجد سجل عام للمحاكمة نفسها. يبدو أنها كانت محاكمة جائزة للغاية.

في 12 يونيو/حزيران 2018، حث خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة¹⁴ السلطات الإماراتية على الإفراج الفوري عن منصور و"إسقاط التهم الموجهة إليه". وصرحوا: "يمثل الحكم على أحمد منصور هجوماً غير مقبول على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وكذلك على المدافعين عن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل". وأضاف خبراء الأمم المتحدة: "إن هذه العقوبة ليست غير معقولة فحسب، بل يجب ألا يتم احتجاز السيد منصور في المقام الأول لممارسة الحريات التي يحق لجميع الأشخاص، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، ممارستها بشكل شرعي". انضم عدد أكبر من الخبراء في هذا البيان إلى الخبراء السابقين الذين دعوا إلى حرية منصور في مارس/آذار 2017. وهم المقررون الخواص المعنيون بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وكذلك عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي؛ جنبا إلى جنب مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

V. القيام بالبعثة

سافر محاميان إلى الإمارات العربية المتحدة في بعثة في فبراير/شباط 2018 قبل أي خبر عن بدء محاكمة منصور. تبقى أسماؤهم سرية. وصل المحاميان أبو ظبي، الإمارات الساعة 6:40 من يوم الأحد، 25 فبراير/شباط 2018. وفي يوم الاثنين، 26 فبراير/شباط، توجهوا إلى سفارة أيرلندا (البطين، أبو ظبي، الإمارات) وأبلغوا نائب رئيس البعثة الدبلوماسية بوجودهم في البلاد وبالبعثة وما يعتزما فعله.

¹⁴ <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23195&LangID=E>

من هناك، توجه المندوبان إلى وزارة الداخلية، حيث وجههما مكتب الاستقبال في المجمع إلى إدارة الشرطة، وهو مبنى يقع في الجزء الخلفي من المجمع. تحدث المندوبان إلى العديد من المسؤولين في هذه الإدارة، وفي النهاية تم تقديمهما إلى مسؤول كبير بدا أنه في وضع يمكنه من المساعدة في الاستفسارات. وأوضحا أنه قد طُلب منهما إجراء استفسارات حول أماكن وجود منصور وصحته وظروفه من مختلف المنظمات. وقد طُلب منهما الانتظار حتى عاد الرجل نفسه في النهاية وأخبرهما أنه لا يملك أي معلومات بخصوص منصور. وأخبرهما أنه "لم يسمع عنه أبداً" وبالتالي لم يستطع أن يقول ما إذا كان محتجزاً. واقترح إجراء استفسارات مع إدارة حقوق الإنسان وأن الموظفين هناك قد يكونون في وضع أفضل لمساعدة مندوبي البعثة.

ذهب المندوبان إلى مكتب استقبال إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، حيث تمكنا في النهاية من التحدث إلى أحد الموظفين الذين يتحدثون الإنجليزية. أوضحا مرة أخرى منصبهما وأنه قد طُلب منهما إجراء استفسارات حول أماكن وجود منصور وصحته وظروفه من مختلف المنظمات. وبدا على هذا العضو تحديداً أنه يدرك الاسم ولكنه لم يدعي أي معرفة بمكان وجوده. وقد تم إبلاغهما بأن إدارة حقوق الإنسان لا تستطيع مساعدتهما وأنه ينبغي عليهما إرسال استفساراتهم إلى المقر العام لشرطة أبوظبي.

بناء على مشورة إدارة حقوق الإنسان، توجه المندوبان إلى المقر العام لشرطة أبوظبي حيث التقيا بقائد الخدمة. ومرة أخرى أوضحا منصبهما وأنه قد طُلب منهما إجراء استفسارات حول أماكن وجود منصور وصحته وظروفه من مختلف المنظمات. أشار القائد إلى أنه ليس لديه أي معلومات بخصوص مكان وجود منصور. وبينما بدا أن زميله قام ببعض الاستفسارات نيابة عنه، لم يتم تقديم أي معلومات. بل وأبلغهما أنه إذا كانا يعتقدان بأن منصور محتجزاً في سجن الوثبة، فيمكنهما ببساطة الذهاب إلى السجن وإجراء الاستفسارات به. ونصحهما بزيارة السجن يوم الجمعة، حيث أنه اليوم الذي يسمح فيه بالزيارات. غادرا بعد ذلك المقر العام.

توجه المندوبان إلى سجن الوثبة (في الوثبة، أبو ظبي) على الفور. وبعد انتظار قصير في قسم الاستقبال بالسجن، استدعاهما الضابط المناوب. أوضحا منصبهما وأنها جاءا لزيارة منصور حيث يعتقدان أنه محجوز هناك. قام الموظف المسؤول بفحص السجلات الموجودة على جهاز الكمبيوتر وأبلغهما بعدم وجود أي شخص محتجز بهذا الاسم هناك. وأبلغهما بوجود مواطن يمني يحمل اسماً مشابهاً ولكن كان واضحاً أنه لم يكن أحمد منصور، المواطن الإماراتي الذي يبحثون عنه.

في هذه المرحلة لم يكن هناك شيء آخر يمكنهما فعله. فقد أدت جميع استفساراتهم إلى طريق مسدود. لم يعلم أي شيء عن القضية المرفوعة ضد منصور أو ظروف احتجازه، باستثناء أنه لم يتم احتجازه بسجن الوثبة، أو إذا كان قد احتجز، فإنه كان تحت اسم مستعار.

توجه المحاميان من مطار أبو ظبي في وقت مبكر من صباح يوم 27 فبراير/شباط 2018.

٧١. الإطار القانوني الإماراتي والإقليمي والدولي

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

صادقت الإمارات العربية المتحدة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان في 15 يناير/كانون الثاني 2018. ينص الميثاق من الناحية الأساسية على:

14(2) لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفاً وطبقاً للإجراء المقرر فيه.

14(3) يجب إبلاغ كل شخص يتم توقيفه ببلغة يفهمها بأسباب ذلك التوقيف لدى وقوعه كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه وله الحق في الاتصال بذويه.

14(5) يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه. ويمكن أن يكون الإفراج عنه إذا كان توقيفه أو اعتقاله غير قانوني.

المادة 16

كل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم بات وفقاً للقانون، على أن يتمتع خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة بالضمانات الآتية:

1. إخطاره فوراً وبالتفصيل وبلغة يفهمها بالتهمة الموجهة إليه.
2. إعطاؤه الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والسماح له بالاتصال بذويه.
3. حقه في أن يحاكم حضورياً أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية.
7. حقه إذا أُدين بارتكاب جريمة في الطعن وفقاً للقانون أمام درجة قضائية أعلى.
8. وفي جميع الأحوال للمتهم الحق في أن تحترم سلامته الشخصية وحياته الخاصة.

المادة 32

1. يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.
 2. تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.
- بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أنه ليس ملزماً، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو تعبير عن القيم الأساسية التي تعتبر مشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

تنص المادة 9 من الإعلان على ما يلي:

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

كما تنص المادة 19 من الإعلان على ما يلي:

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

في رأيه رقم 2015/35، ينص الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي على أن الاحتجاز التعسفي ينشأ عند:

- عندما ينشأ الحرمان من الحرية عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد 7 و 13 و 14 و 18 و 19 و 20 و 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية بموجب المواد 12 و 18 و 19 و 21 و 22 و 25 و 26 و 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفئة الثانية).
- عندما يكون عدم الامتثال التام أو الجزئي للمعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، بهذه الدرجة من الخطورة التي تدفع إلى الحرمان من الحرية تعسفاً (الفئة الثالثة).

٧.٧. إنتهاكات قانون حقوق الإنسان

استناداً إلى البعثة والتقارير الإعلامية اللاحقة المتعلقة بمحاكمة منصور، أعرب مندوبا البعثة عن قلقهم من انتهاك دولة الإمارات العربية المتحدة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بالطرق التالية:

1. يبدو أن منصور ظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من 11 شهراً (في وقت البعثة) كنتيجة مباشرة لقراره ممارسة حريته في التعبير. إذا كان هذا صحيحاً، فسيكون هذا بمثابة احتجاز تعسفي.
2. لم يتم إبلاغ أفراد عائلة منصور بمكان وجوده على الفور بعد اعتقاله، وخلال الخمسة عشر شهراً الماضية التي تم احتجازه فيها سُمح لمنصور بقاء أفراد عائلته في ثلاث مناسبات فقط. وكان هذا بمثابة انتهاك للمادتين 14(3) و 16(2) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
3. اعتقل منصور في انتظار المحاكمة على الرغم من أن محاكمته لم تتم في إطار زمني معقول. وهذا بمثابة انتهاك المادة 14(5) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
4. لم يتضح ما إذا كان منصور قد أُبلغ بالتهمة الموجهة إليه عند احتجازه، أو في أي مرحلة قبل محاكمته. إذا كان هذا صحيحاً، فسيكون ذلك بمثابة انتهاك للمادة 16(1) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
5. لم يتضح أن منصور مُنح الفرصة لتمثيله من قبل محامين من اختياره. وحُرم واضعو هذا التقرير من فرصة الالتقاء به عندما حاولوا القيام بذلك. إذا لم يُسمح لمنصور باختيار محاميه، فإن ذلك بمثابة انتهاك للمادة 16(3).
6. يبدو أن منصور قد حوكم أمام محكمة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، وعليه أن يستأنف أمام المحكمة الاتحادية العليا، وهي نفس الهيئة، مما يحرمه من حقه في محاكمة عادلة.
7. هناك تقارير تفيد بأن منصور تعرض للحبس الانفرادي وسوء المعاملة أثناء احتجازه، على نحو مخالف للمادة 16(8) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
8. يبدو أن منصور حُكم عليه بالسجن حكماً قاسياً بسبب تعبيره السلمي عن آرائه بشأن حكومة بلاده. وهذا بمثابة انتهاك حقه المعترف به دولياً في حرية التعبير والمادة 32(1) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

VIII. التوصيات

يواصل الشركاء في البعثة: مركز الخليج لحقوق الإنسان، مؤسسة مارتن إنالز، فرونت لاين ديفنדרز، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان دعوة سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى:

- الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أحمد منصور، لأن إدانته وحكمه يستندان فقط إلى أنشطته السلمية في مجال حقوق الإنسان؛
- إلغاء الحكم وضمان عدم تعرض أحمد منصور لأي تهمة أو عقوبة مرتبطة بممارسة حقه في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو التجمع بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- تزويده بالحق في الاستئناف في قضيته أمام محكمة أخرى غير المحكمة الاتحادية العليا التي أدانته ومع محام من اختياره، والسماح للمراقبين الدوليين بحضور محاكمته؛
- في انتظار الإفراج عنه، الإفصاح فوراً عن مكان وجوده والتأكد من احتجازه في مكان احتجاز رسمي؛
- السماح لخبراء الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بزيارته في السجن؛
- في انتظار الإفراج عنه، يجب ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك الحبس الانفرادي المطول وغير المحدود الذي يمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ و
- في انتظار الإفراج عنه، التأكد من أنه يتم التعامل معه بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، بما في ذلك من خلال السماح له بالاتصال بانتظام بأسرته ومحام من اختياره، فضلاً عن أي رعاية طبية قد يحتاجها.